المصـــــدر : المدينة المنورة
التـــاريخ : 19-12-2006
الصفحـات : 2
العـــدد : 15945
المسلسل : 8

الخطاب السامي لخادم الحرمين الشريفين الملك عبدالله بن عبدالعزيز آل سعود في الجلسة الافتتاحية للسنة المالية الجديدة

الملك يدعو الوزراء إلى العمل الجاد والمستمر لتحقيق غايات وأهداف الدولة

التركيز في ميزانية هذا العام على المشروعات التنموية وتوفير الفرص الوظيفية للمواطنين

المصـــــدر : المدينة المنورة
التـــاريخ : 19-12-2006
الصفحـات : 2
العـــدد : 15945
المسلسل : 8

واس - الرياض

حث خادم الحرمين الشريفين اعضاء مجلس الوزراء على العمل الجاد والمستمر لتحقيق غايات واهداف ومشاريع الميزانية وقال -حفظه الله-: "ان ذلك امانة وطنية مناطة بكل مسؤول".

وعبر المليك خلال ترؤسه لمجلس الوزراء يوم امس عن شكره للمولى عز وجل على ما اضاء به من نعم على بلادنا داعيا الجميع إلى تقدير هذه النعم والحمد والشكر لله فبالشكر تدوم النعم.

وقد أقر مجلس الوزراء في جلسته امس برئاسة خادم الحرمين الشريفين الميزانية العامة للدولة للعام المالي الجديد ١٤٢٧/١٤٢٨هـ.

وقال وزير الثقافة والإعلام إياد بن أمين مدني في بيانه لوكالة الأنباء السعودية عقب الجلسة إن المجلس تدارس -بتوجيه كريم من خادم الحرمين الشريفين- في هذه الجلسة التي بدأت بآيات من القرآن الكريم الميزانية العامة للدولة للسنة المالية ١٤٢٧ - ١٤٢٨هـ وأقرها.

إثر ذلك أعلن خادم الحرمين الشريفين الملك عبدالله بن عبدالعزيز رعاه الله الميزانية في كلمة وجهها لإخوانه وأبنائه المواطنين.. وأفاد وزير الثقافة والإعلام أن وزير المالية وبناء على التوجيه الكريم أحاط المجلس بما تم رفعه للمقام السامي الكريم حول مشروع الميزانية الجديدة للدولة للعام المالي (١٤٢٧/١٤٢٨) التي أعدت وفقا للتوجيهات الكريمة وبناءً على ما ورد في النظام الأساسي للحكم، ونظام مجلس الوزراء بخصوص الميزانية العامة للدولة، وقرار المجلس الاقتصادي الأعلى رقم (٢٧/٩) وتاريخ ١٤٢٧/١١/١٢هـ المتعلق بالتقرير المرفوع للمجلس من الوزارة عن النتائج المالية خلال الأشهر التسعة الأولى من العام المالي الحالي (١٤٢٦/١٤٢٧) والتصورات الأولية لإعداد الميزانية العامة للدولة للعام

نشكر الله عز وجل على ما أفاء به من نعم على بلادنا

حجم الناتج المحلي بلغ ١٣٠١ مليار و٢٠٠ مليون ريال

وزير المالية: انخفاض الدَّين العام إلى ٣٦٦ مليار ريال

المالي المقبل (١٤٢٧/١٤٢٨) والأوضاع الاقتصادية العالمية والمحلية.

وأبان وزير الثقافة والإعلام أن إيجاز وزير المالية تناول الأوضاع الاقتصادية العالمية وانعكاساتها على إيرادات البترول وبالتالي على الإيرادات العامة للدولة. كما تضمن عرضا للتطورات الاقتصادية المحلية والنتائج المالية للعام المالي الحالي (١٤٢٦/١٤٢٧)، ووضع الدين العام، ثم الملامح الرئيسية للميزانية الجديدة، وذلك على النحو التالي:

فيما يخص الاقتصاد العالمي: أوضح أن تقارير المؤسسات المالية الدولية تشير إلى أن النمو الاقتصادي العالمي استمر قويا على الرغم من ارتفاع وتقلب أسعار البترول حيث لازال تأثيرها على نمو الاقتصاد العالمي محدودا وذلك نتيجة استمرار النمو القوي في عدد من الدول والتحسن المستمر في الأوضاع المالية للشركات والبيئة المالية المواتية. وعلى الرغم من هذه الظروف المعززة للنمو إلا أن بعض التقارير تشير إلى وجود مخاطر تهدد استمرار النمو بهذا المعدل خصوصا التباطؤ في بعض الاقتصاديات الرئيسية وازدياد النزعة الحمائية إلى جانب ظهور بعض الضغوط التضخمية.

وعن الاقتصاد الوطني أفاد وزير المالية أنه من المتوقع أن يبلغ حجم الناتج المحلي الإجمالي هذا العام (١٤٢٦/١٤٢٧) وفقا لتقديرات مصلحة الإحصاءات العامة والمعلومات ١,٣٠١,٢٠٠,٠٠٠,٠٠٠ ألفا وثلاث مئة وواحد مليار ومئتي مليون ريال بالأسعار الجارية محققا بذلك نموا نسبته ١٢,٤ في المئة مقارنة بنسبة ٢٣,٣ في المئة للعام السابق.

أما بالأسعار الثابتة فيتوقع أن يشهد الناتج المحلي الإجمالي نموا تبلغ نسبته ٤,٢ في المئة، حيث يتوقع أن ينمو القطاع الخاص بنسبة ٦,٣ في المئة، وقد حققت جميع الأنشطة الاقتصادية المكونة له نموا إيجابيا، إذ يقدر أن يصل النمو الحقيقي في الصناعات التحويلية غير البترولية إلى ١٠,١ في المئة، وفي نشاط الاتصالات والنقل والتخزين ٩,٥ في المئة، وفي نشاط الكهرباء والغاز والماء ٥,٥ في المئة، وفي نشاط التشييد والبناء ٦,٣ في المئة، وفي نشاط تجارة الجملة والتجزئة والمطاعم والفنادق ٥,٢ في المئة.

كما أن المملكة قد سجلت في الفترة السابقة سجلًا مميزًا في المحافظة على مستويات منخفضة للتضخم على الرغم من زيادة الإنفاق الحكومي ونشاطات القطاع الخاص، إلا أن هناك بعض التحديات الرئيسية المتمثلة في تزايد

المصـــــدر : المدينة المنورة
التـــاريخ : 19-12-2006 العـــدد : 15945
الصفحـات : 2 المسلسل : 8

الضغوط التضخمية خاصة في قطاع المقاولات ومواد البناء ويستدعي ذلك العمل للحد من ارتفاع معدلات التضخم ومراقبته.

وبالنسبة للدين العام بين وزير المالية أن حجم الدين العام بلغ بنهاية العام المالي الماضي (١٤٢٥/١٤٢٦) ٤٦٠,٠٠٠,٠٠٠,٠٠٠ أربع مئة وستين ألف مليون ريال تمثل نسبة ٣٩ في المئة من الناتج المحلي الإجمالي لعام ٢٠٠٥م مقابل ٨٧ في المئة لعام ٢٠٠٣م، ويُتوقع أن ينخفض حجمه ليصل بإذن الله في نهاية العام المالي الحالي إلى حوالي ٣٦٦,٠٠٠,٠٠٠,٠٠٠ ثلاث مئة وستة وستين ألف مليون ريال لتتقلص نسبته إلى ٢٨ في المئة من الناتج المحلي الإجمالي المتوقع لعام ٢٠٠٦م، وستتضح الأرقام النهائية لحجم الدين العام في نهاية العام المالي الحالي (١٤٢٦/١٤٢٧). وسيستمر تسديد الدين العام خلال العام المالي المقبل (١٤٢٧/١٤٢٨) من حساب تسديد الدين العام.

وأضاف وزير المالية أنه قد روعي عند إعداد الميزانية العامة للدولة للعام المالي المقبل (١٤٢٧/١٤٢٨) التوقعات لأسواق البترول العالمية وأثرها على الإيرادات البترولية، والتطورات الاقتصادية المحلية وتأثيرها على الإيرادات الأخرى. كما تم التركيز على المشاريع التنموية التي تؤدي إلى استمرارية النمو ورفع الطاقة الاستيعابية للاقتصاد وتوفير الفرص الوظيفية للمواطنين، وتم توزيع الاعتمادات المالية بشكل رُكز فيه على قطاعات التعليم والصحة والمياه والصرف الصحي والطرق والخدمات الاجتماعية.

وقال وزير الثقافة والإعلام في ختام بيانه "إن خادم الحرمين الشريفين حث حفظه الله أعضاء المجلس على العمل الجاد والمستمر لتحقيق غايات وأهداف ومشاريع الميزانية، وأن ذلك أمانة وطنية مناطة بكل مسؤول. وعبر خادم الحرمين الشريفين في حديثه للمجلس عن شكره للمولى عز وجل على ما أفاء به من نعم على بلادنا داعيا الجميع إلى تقدير هذه النعم والحمد والشكر لله فبالشكر تدوم النعم".

المصـــــدر :	المدينة المنورة		
التـــاريخ :	19-12-2006	العـــدد :	15945
الصفحـات :	2	المسلسل :	8